مناقشة التعاون الزراعي بين بلادنا وألمانيا

■ ،،صنعاء/ سبأ

التقى وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أمس بصنعاء مستشارة التعاون التنموي بسفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية شتيفاني شارف.

جرى في اللقاء مناقشة مجالات التعاون المشتركة بين البلدين خاصة في القطاع الزراعي وإمكانية تقديم مزيد من الدعم لهذا القطاع وبما يعزز من دوره في توفير الأمن الغذائي.

كما جرى بحث إمكانية دعم عددا من الأنشطة الزراعية وتعزيز جهود وزارة الزراعة والري في مجال أنظمة الري الحديث وحصاد مياه الأمطار وإيجاد منشآت ري سيلي إلى جانب الاستفادة في المياه في توسيع المساحات المروية وزيادة الإنتاج الزراعي.

وفي اللقاء أشاد الوزير مجور بدور الجانب الألماني في تطوير إنتاجية القطاع الزراعي في اليمن، مؤكدا أهمية التعاون بين الجانبين في تنفيذ العديد من الأنشطة الزراعية كالبحوث الزراعية والإرشاد وإدخال الأصناف المحسنة من المحاصيل الغذائية المختلفة، وكذا التعاون في مجال نشر زراعة أشجار النخيل في محافظتي حضرموت والحديدة.

وعبر الوزير عن تقديره لجهود جمهورية ألمانيا الصديقة في دعم مسارات التنمية الاقتصادية في اليمن، متطلعا إلى مزيد من التواصل في هذا الجانب في ضوء العلاقات المتينة التي تربط البلدين الصديقين.

وزير الصناعة يبحث تطوير التعاون الاقتصادي مع مصر

■ ،،صنعاء/سبأ

بحث وزير الصناعة والتجارة سعد الدين علي بن طالب أمس مع سفير جمهورية مصر العربية بصنعاء اشرف عقل علاقات التعاون بين البلدين خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري .

وأكد اللقاء على ضرورة تعزيز وتوسيع جوانب التعاون في مجال التدريب والتأهيل وتبادل الخبرات بين وزارتي الصناعة في البلدين .

حضر اللقاء نائب وزير الصناعة والتجارة علي محسن النقيب ووكيل الوزارة إقبال بهادر.

تفريغ ١١ ألف طن من القمح في ميناء عدن

■ ،،عدن /سبأ

أفرغت في أرصفة المعلا ميناء عدن أمس شحنة من مادة القمح تزن ١١ ألف طن مخصصة لمصنع صوامع الغلال بعدن .

وأوضح مدير عام أرصفة المعلا بالميناء القبطان عادل محمود لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الأرصفة تشهد نشاطا ملاحيا متميزا واعتياديا من ناحية وصول سفن محملة بالمواد الغذائية من الأرز والسكر والقمح والاسمنت والكماليات وغيرها من المواد التي تلبي احتياجات المواطن وكذا تلبية الخطة التموينية لشهر رمضان المبارك .

مجور يشدد على إنجاز مشاريع البرنامج الوطني للري للعام ٢٠١٢م

■ ،،صنعاء/ سبأ

ناقشت لجنة تسيير البرنامج الوطني للري في اجتماعها امس بصنعاء برئاسة وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور ملخص تقرير الإنجاز للبرنامج خلال الربع الأول من العام الجاري، وكذا خطة البرنامج خلال العام ٢٠١٢م.

واستعرض الاجتماع أنشطة البرنامج التي تم تنفيذها في إطار الخطة التشغيلية في الفترة المنصرمة من العام الجاري، والتي تضمنت العديد من الأنشطة في مجالات أنظمة الري الحديث والري السطحي وفي مجال أنشطة إرشاد الري منها تنفيذ وإعادة تأهيل قنوات الري السيلي وإعادة تأهيل الخزانات المائية وإعداد الدراسات البيئية والاجتماعية، وكذا أنشطة أخرى تتعلق بحماية ضفاف المرتفعات وتنفيذ الكرفان وتنفيذ أيام حقلية ودراسات ميدانية في مجال الري الحديث.

وخلال الاجتماع وجه وزير الزراعة والري بأهمية العمل بوتيرة عالية لتسريع تنفيذ أنشطة المشروع وتكثيف تنفيذ العديد من الأنشطة الزراعية التي يستهدفها البرنامج في المرحلة القادمة، مشددا على ضرورة التكاتف والعمل على إنجاح مهام وأنشطة البرنامج بما يخدم مسارات التنمية الزراعية في البلاد من خلال الحفاظ على المياه الجوفية وترشيد استخداماتها في العملية الزراعية.

ويتضمن البرنامج الوطني للري الممول من البنك الدولي والحكومة الهولندية والحكومة اليمنية تنفيذ العديد من الأنشطة في مجالات تحسين كفاءة الري من المياه الجوفية وتحسين الري من مياه السيول وحصاد مياه الأمطار.

ويركز البرنامج على إدخال تقنيات نقل مياه الري من الآبار باستخدام الأنابيب، إضافة إلى إعادة تأهيل المنشآت التحويلية في الوديان وصيانة القنوات.

كما يعمل البرنامج الذي مدته ٥ سنوات على تشكيل جمعيات ومجاميع مستخدمي المياه لإدارة المياه على مستوى المزرعة، إلى جانب تعزيز تغذية المياه من خلال عمل خزانات تقليدية في الوديان، وكذا الاهتمام بإدارة المساقط المائية وصيانة المدرجات الزراعية وعمل مهدات وكاسرات للسيول.

ويعد البرنامج الوطني للري إحدى الآليات والمشاريع الإستراتيجية التي يُعول عليها كثيرا في مساعدة جهود اليمن لحل مشكلة الجفاف، وتوفير المياه وضمان استمراريتها وديمومتها للزراعة.

حضر الاجتماع وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الري واستصلاح الأراضي المهندس أحمد العشلة، ومدير عام البرنامج الوطني للري المهندس عبده فضل، وعدد من المسئولين.

اجتماع عربي لاستكمال مشروع الاتحاد الجمركي

■ ،،القاهرة/ سبأ

عقدت لجنة الاتحاد الجمركي التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعا لها أمس على مستوى كبار مسؤولي الإدارات المعنية في وزارات الاقتصاد والمالية في الدول العربية برئاسة ممثل وزارة الصناعة والتجارة المصرية مدير إدارة الاتفاقيات الإقليمية بالوزارة المستشار تامر محمود.

وناقش الاجتماع عدداً من البنود المتعلقة بهياكل الاتحاد الجمركي استعدادا من الدول العربية لانجاز مشروع الاتحاد بعناصره الثلاث وهي البرنامج التنفيذي ومشروع التعريفة الجمركية الموحدة ومشروع القانون الجمركي العربي الموحد.

وقال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية السفير محمد بن إبراهيم التويجري: إن الاجتماع ناقش الدراسة الخاصة بتوزيع الحصيلة الجمركية الموحدة وإرسالها للدول العربية لإبداء ملاحظاتها على أن يتم عرض الدراسة في صورتها النهائية على اجتماع هذه اللجنة الشهر المقبل إضافة إلى بحث اعتماد المعايير الخاصة بالمنافذ الجمركية التي تتعامل مع السلع العربية المتبادلة.

كما استعرض الاجتماع توصيات اجتماعي لجنة التعريفة الجمركية ومشروع القانون الجمركي العربي الموحد.. مبيناً أن الجامعة العربية تكثف من اجتماعات هذه اللجان الفرعية حتى يمكن انجاز مشروع الاتحاد الجمركي بحلول نهاية العام الجاري حتى يمكن عرضه من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على القمة العربية الاقتصادية المقبلة في الرياض يناير ٢٠١٣م كما أن هناك قراراً صادراً من قمة الكويت الاقتصادية الأولى عام ٢٠٠٩م بدخول الاتحاد الجمركي العربي حيز التنفيذ عام ٢٠١٣م.

ارتفاع صافي المطالبات على الحكومة للجهاز المصرفي

■ ،،خاص/ الثورة

كشفت إحصائية رسمية أن صافي المطالبات على الحكومة للجهاز المصرفي خلال فبراير ٢٠١٢م سجلت رصيداً مدينا بـ١٠٨٦,٢ مليار ريال مقارنة مع رصيد مدين بـ١٠٤٤,٩ مليار ريال في نهاية يناير ٢٠١٢م.

وبحسب الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي اليمني فقد بلغت الزيادة في المطالبات على الحكومة ٤١,٣ مليار ريال.

الجدير بالذكر أن صافي المطالبات على الحكومة في نهاية مارس ٢٠١١م بلغ رصيداً مدينا بـ٨٤٦,٨ مليار ريال مقارنة مع رصيد مدين بـ٧٣٥,٦ مليار ريال في نهاية فبراير ٢٠١١م.

وكانت المطالبات على الحكومة للجهاز المصرفي قد بلغت في نهاية العام ٢٠١٠م نحو ٧٨٠,٥ مليار ريال.

ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة إلى ٣٣٧ مليار ريال في عام ٢٠١١م

■ ،،خاص/ الثورة

ارتفع العجز الصافي للموازنة العامة للدولة في عام ٢٠١١م إلى ٣٣٧ ملياراً و١٤٤ مليون ريال تمثل قرابة ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وكان عجز الموازنة العامة للدولة قد شهد تراجعا كبيرا خلال عام ٢٠١٠م، حيث انخفض إلى ٢٧٣ مليار ريال.

وبلغ عجز الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٩م نحو ٥٦٧,٣ مليار ريال مقارنة مع ٢٢٨,٤ مليار ريال في العام السابق. وبذلك ارتفعت نسبة العجز الكلي من ١٠,٣٥٪ من إجمالي النفقات العامة عام ٢٠٠٨م إلى حوالي ٣٠,٨٪ عام ٢٠٠٩م كما ارتفعت نسبة العجز الكلي من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩,٣٪ عام ٢٠٠٩م مقارنة بـ٣,٧٪ عام ٢٠٠٨م. ويشكل التمويل المحلي، الذي يتم الاعتماد عليه بشكل كبير في تمويل عجز الموازنة، ما نسبته ٩٤٪ من إجمالي العجز الكلي.

في اختتام المرحلة الثانية من برنامج تعليم وإرشاد التطور

الدعوة لتطوير قدرات العاملين في مجال المشتريات

■ ،،صنعاء - سبأ

أكد عضو اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات المهندس فوزي مجاهد أهمية تطوير قدرات العاملين في مجال المشتريات في مختلف الجهات بهدف تعزيز جهود مكافحة الفساد وحماية المال العام.

جاء ذلك في اختتام برنامج تعليم وإرشاد النظراء المرحلة الثانية الخاص بالمجموعة الأولى مشتريات بمشاركة ٣٤ متدربا ومتدربة اليوم بصنعاء الذي تنظمه الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واللجنة العليا للمناقصات بدعم من مشروع استجابة الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية.

وأشار المهندس فوزي مجاهد إلى أن المشتريات تشكل حوالي ٢٠٪ من إجمالي الدخل القومي وتصل في بعض البلدان إلى ٤٠ ٪ وهو ما يؤكد أهمية تعزيز دور الرقابة والإشراف في هذا المجال.

ولفت إلى أن برنامج استجابة يسعى من خلال البرامج التدريبية التي ينفذها إلى التأهيل والتدريب وتعزيز الشفافية والتعريف بمجال المشتريات وأين يكمن الفساد فيه.

من جانبه استعرض أمين عام اللجنة العليا للمناقصات انعم الشهاري مهام وتكوينات وانجازات اللجنة العليا للمناقصات خلال الأربع السنوات الماضية واهم مواد قانون المناقصات رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٧م لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. وتطرق إلى الأعمال التي أنجزتها اللجنة في مجال البناء المؤسسي وبرامج التدريب والتأهيل التي نفذتها اللجنة للعاملين في مختلف الجهات.

فيما أشار رئيس وحدة التوريدات باللجنة المهندس خالد عبد الرب إلى أن الهدف من البرنامج هو بناء قدرات موظفي الحكومة الشباب ومنظمات المجتمع المدني في حماية المال ومكافحة الفساد من خلال تبادل المعارف ونقل الخبرات والتجارب الناجحة من الخبرات لنظرائهم من الشباب.

ولفت إلى أن مشاركة اللجنة في هذا البرنامج يأتي انطلاقا من الهدف الأول لقانون المناقصات وهو حماية المال العام والحفاظ على ممتلكات وأصول الدولة ومحاربة الفساد وكذا ضمن مهام اللجنة في تدريب وتأهيل رؤساء وأعضاء لجان المناقصات والكوادر المساعدة لها.

وقدم أعضاء اللجنة العليا للمناقصات المهندس فوزي مجاهد ومنصر القعيطي ومحمد قاسم العريقي وأمين عام اللجنة ردود إيضاحية على استفسارات المتدربين الخاصة بالمشتريات والعقود والخدمات الاستشارية وجوانب الرقابة وكذا التنسيق بين اللجنة والجهات الرقابية الأخرى، كما تعرف المتدربين على سير العمل في مختلف وحدات وأقسام اللجنة العليا للمناقصات.

ويهدف برنامج تعليم وإرشاد النظراء إلى نقل المعارف الأساسية المكتسبة وتبادل الخبرات والتطبيقات الناجحة لمكافحة الفساد وحماية المال العام في المناقصات والمزايدات العامة وتفعيل وتحفيز موظفي القطاع العام حديثي التجربة في مكافحة الفساد وحماية المال العام.

ويشارك في البرنامج الذي يستمر خلال الفترة ٢٨ أبريل إلى ١٧ مايو الجاري ١٤٤ مشاركا منهم ١٢٢ من موظفي القطاع العام الذين يعملون في مجال المشتريات والمراجعة الداخلية والإدارة المالية في رئاسة الوزراء ووزارات التخطيط والتعاون الدولي وحقوق الإنسان والمالية والخدمة المدنية والتعليم الفني والتدريب المهني والإعلام والصناعة والتجارة والشباب والرياضة واللجنة الوطنية للمرأة والغرفة التجارية والصناعية و٢٢ يمثلون منظمات المجتمع المدني تم تقسيمهم على أربع مجموعات.

دراسة: النمو المرتفع لا يمكن تحقيقه في ظل علاقات تنافرية بين القطاع الخاص والحكومة

■ ،،خاص/ الثورة

أكدت دراسة إن النمو الاقتصادي المرتفع لا يمكن تحقيقه في ظل علاقات تنافرية بين القطاع الخاص والحكومة، بل يحتاج إلى بيئة مستقرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقة قوية تكفل وتؤمن بلوغ الأهداف المنشودة في التنمية.

وأوضحت أن إقامة شراكة في الوظيفة الاقتصادية بين الحكومة ورأس المال الخاص تظل عنصراً حاسماً لتحقيق نمو مطرد وبصفة دائمة ومستمرة للتطور الاقتصادي. وأشارت إلى أن التجربة العملية لكثير من الدول التي حققت معدلات نمو سواء البلدان الغربية أو الآسيوية، تشير بجلاء إلى قاعدة مصيرية وضرورة الارتباط الوثيق بين نشاط القطاع الخاص واستثماراته وبين طبيعة الدور الذي تقوم به الدولة وتوجهات السياسة العامة وما تتخذه من قرارات.

وتشير الدراسة إلى أن التجارب الناجحة للعديد من البلدان أثبتت أن الشراكة القوية بين الحكومات والقطاع الخاص أدت إلى إحداث تنمية متسارعة في تلك البلدان، وأنه بدون هذه الشراكة تبقى معدلات النمو ضعيفة وتزداد البطالة والفقر. ولفتت إلى أن الحكومة اليمنية جيداً هذه الحقيقة، بل والمعادلة الرياضية الثابتة، غير أنها لم تفعل شيئاً ملموساً لتقوية الشراكة مع القطاع الخاص ليتمكن من إدارة التنمية وتحقيق معدلات مرتفعة. وتؤكد الدراسات أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بمعدلات أسرع وأكبر يتوقف بشكل كبير على طبيعة ونوعية العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، وأنه بقدر ما ترتقي بين القطاعين إلى مستوى كبير من الشراكة، فإن التسريع بمعدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل الجديدة وخطوات التنمية تكون أسرع وأكبر وذات آثار إيجابية وأكثر اتساعاً وانتشاراً. وذكرت أن الشراكة بين القطاعين سوف تسهم في تعزيز دور القطاع الآخر، وتزيد من كفاءة وفعالية أدائه، حيث يمكن لكل قطاع أن يوازن ويكمل دور القطاع الآخر، كما أن نقاط القوة في أداء قطاع معين قد تؤدي إلى تقوية نقاط الضعف في القطاع الآخر.

١٥,٨٣٨ مليار ريال إيرادات محافظة الحديدة في الربع الأول

■ ،،الحديدة/ سبأ

بلغت إيرادات محافظة الحديدة المركزية والمحلية خلال الربع الأول من العام الجاري ١٥ ملياراً و٨٣٧ مليوناً و١٨٥ ألف ريال.

وأوضح مدير عام مكتب المالية بالمحافظة عبدالله حاجب لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الإيرادات المركزية بلغت ١٥ ملياراً و٣٥٠ مليوناً و٤٦٢ ألف ريالات بزيادة عن الفترة المقابلة من العام الماضي بمليار و٣١٦ مليوناً و٧ آلاف ريال.

وأشار إلى أن الإيرادات المحلية بلغت ٤٨٦ مليوناً و ٧٢٣ ألف ريال بفارق عن المقابل بلغ ٦٩ مليوناً و ٣٣ ألف ريال وبنسبة ١٢٪.

ولفت حاجب إلى أن أسباب العجز تكمن في عدم قيام مكاتب السلطة المحلية بالدور المناط بها في التحصيل المباشر للموارد المحلية وعدم المتابعة الفعلية لهذه الموارد، مشيرا إلى أن إيرادات مكتب الجمارك بلغت ٦ مليارات و٧٢٧ مليوناً و٩٩٠ ألف ريال، فيما بلغت إيرادات الضرائب ملياراً و٢٨٩ مليوناً و٤٨٠ ألف ريال.

تكريم السائقين المثاليين في تعز

■ ،،تعز/ أكرم الرعوي

أقامت النقابة العامة للنقل والمواصلات بتعز أمس الأول محاضرة توعوية وحفلا تكريميا للسائقين المثاليين في الخطوط الداخلية والخطوط الطويلة وذلك بالتنسيق مع إدارة مرور محافظة تعز تزامنا مع مناسبة أسبوع المرور العربي الموحد والمقام تحت شعار "إلى متى" وفي المحاضرة التي حضرها سائقو الخطوط الطويلة "تعز – عدن" و"تعز – الحديدة " و" تعز – صنعاء" وكذا سائقو النقل الداخلي لمدينة تعز تم تكريم ٧٥ سائقا وقد ألقى كل من الاخوة مدير عام مرور تعز العقيد محمد كويتي والأخ شوقي القاضي – عضو مجلس النواب وعلي عطية رئيس فرع الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن وعبدالعزيز البطر– رئيس النقابة العامة للنقل والمواصلات وأحمد يحيى الصمدي – رئيس نقابة النقل الداخلي بتعز ومحمد عبدالدائم – رئيس اللجنة النقابية للنقل والمواصلات استعرضت الكلمات في مجملها أهمية وضرورة التزام وتقيد السائقين بآداب وقواعد وقوانين المرور وكذا التقيد بطرق وتعاليم السلامة واتخاذ الحيطة والحذر وعدم السرعة إلى جانب الآداب الأخلاقية والإسلامية الدينية التي يجب أن يتحلى بها السائق في إتقانه لعمله بأمانة ونزاهة.

رأي اقتصادي

بناء نفق أو جسر بحري بين اليمن وجيبوتي

علي محمد العزي

■ ،،نحن اليمنيين لنا تاريخ عريق ومستقبل زاهر ومشرق إن أحسنا استغلال الفرص وشحذنا الهمم في معركتنا الاقتصادية والتنموية بتبني رؤية اقتصادية متجددة تستغل بها المقومات والمزايا التي تمتلكها اليمن، فهي أرض بكر تختزن في باطنها ثروات معدنية أوشكت على النضوب في كثير من مناطق العالم كما تمتلك جزراً وقيعاناً وبحاراً حبلى بالثروات لا نعرف منها سوى الثروة السمكية ناهيكم عن المقومات السياحية المتميزة والتي لو تم استغلالها لكفتنا عن أي مصدر آخر، فبالرغم من كل هذه المقومات التي ذكرت إلا أن تميز اليمن بالموقع الاستراتيجي الهام وإطلاله على باب المندب وامتداد سواحلها بنحو ٢٧٠٠ كم على البحر العربي والبحر الأحمر أعطاها من التفرد والتنوع الذي لا يمكن توفره لدى أي دولة أخرى، ومن هذا المنطلق عملت الحكومات المتعاقبة جاهدة على الاهتمام بإنجاز مشاريع تعزيز البنية التحتية إضافة إلى قيامها بسن القوانين والتشريعات في ما يخص تسهيل الاستثمار لجذب رؤوس الأموال العربية والاستثمارات العالمية الأجنبية وإشراك القطاع الخاص المحلي في دوره في عملية التنمية، واليمنيون الأوائل عرفوا فنون التجارة من قديم الزمان فكيف لنا نحن معشر اليمنيين في ظل ما أتيح لنا من تقدم ورقي وتوفر ميناء دولي ومنطقة حرة بعدن يخطط لها أن تجذب الكثير من الاستثمارات العالمية إضافة إلى النهوض والتطور التقني والصناعي الذي يحدث في دول قارة آسيا مثل الصين والهند وماليزيا وأندونيسيا وغيرها من الدول الخليجية المجاورة لنا وكلها من العوامل التي أرى فيها فرصة مواتية نكون فيها السباقين بمنجز عملاق يتمثل بإقامة جسر أو نفق بحري بين اليمن وجيبوتي على غرار نفق المانش الذي يربط بين فرنسا وبريطانيا نستطيع من خلال هذا النفق ربط اليمن بمجموعة القرن الأفريقي من دول الصومال وأرتيريا وأثيوبيا وجيبوتي والسودان وهي، سوق كبيرة جداً لو قدر لنا تحقيق هذا المنجز العملاق الذي سيجعل من اليمن البوابة الغربية لقارة آسيا المرتبطة بجنوب القارة الأفريقية، علماً بأنني سبق وأن كتبت في هذا الموضوع قبل أربع سنوات عبر الملحق الاقتصادي بصحيفة الثورة ومجلة الاستثمار، وأكرر نشر هذه الفكرة للمرة الثانية عسى أن تصل إلى مسامع رئيس مجلس الوزراء لحكومة الوفاق الوطني الأستاذ محمد سالم باسندوة القادر على تحريك هذه الفكرة التي تحولت إلى مشروع استثماري من قبل مستثمر سعودي لبناء جسر بحري يربط بين اليمن وجيبيوتي مع إقامة مدينتين على ضفتي الجسر، واليوم اندفعت للكتابة بعد أن اطلعت من وسائل الإعلام العالمية بأن المملكة العربية السعودية فكرت بإحياء مشروع إقامة جسر بحري بين تبوك السعودية ومدينة العقبة المصرية وبطول ٥٠ كم وبكلفة ٣ مليارات دولار، وسوف يسمى الجسر باسم الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسوف يبدأ تنفيذ المشروع ابتداء من منتصف عام ٢٠١٣م، لذا أتمنى أن يتحقق لنا في اليمن بناء مشروع مماثل لهذا المشروع ومن خلال بناء جسر أو نفق بحري بين اليمن (السقية) وجيبوتي، حتى يتحقق لنا من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وسيحول اليمن إلى منطقة جذب سياحي واستثماري وسيجعل منها منطقة (ترانزيت)البضائع لدول آسيا ودول الخليج، والذي أنا على قناعة تامة بأن اليمن سيحقق العديد من المنافع الاقتصاية والمكتسبات من وراء هذا النفق أو الجسر وسيتحقق من المنجزات لليمن ودول القرن الافريقي معا، مما يتطلب الحوار مع قادة دول القرن الأفريقي، وبالذات تلك الدول المنضوية ضمن تجمع صنعاء والتي تربطنا بهم علاقات طيبة، مما سيسهل تنفيذ الفكرة التي تتسجم مع قناعتهم ورؤيتهم الاقتصادية، والتي عبروا عنها بلقاء عدن التاريخي من خلال الرغبة بإيجاد شراكة اقتصادية بين الدول المطلة على القرن الأفريقي، وهو مشروع حيوي ينسجم والتوجهات العالمية بدمج الاقتصايات وإيجاد المصالح المشتركة بين الشعوب من خلال التبادل التجاري وتبادل المنافع عبر اليمن وجيبوتي لخدمة مصالح الدول المطلة على القرن الأفريقي، وأنا على يقين تام بأن المشروع سيتحصل من الدعم والتمويل الدولي، إن أردنا القضاء على الإرهاب ومكافحة الفقر، وحتى نستعيد دور العاصمة الاقتصادية عدن باعتبارها منطقة جذب لمختلف الاستثمارات المحلية والعربية والإقليمية، وخاصة من دول الجوار العربي والقرن الأفريقي من خلال الوصول إلى اتفاق كلي أو جزئي لإقامة سوق تجارية مشتركة بين اليمن ومنطقة القرن الأفريقي وبالذات أثيوبيا السوق الكبيرة في مجال التبادل التجاري والاقتصادي والاستثماري، ودول الجوار من الدول الخليجية والدول العربية الأخرى، لتفعيل دور المنطقة الحرة بعدن والمناطق الصناعية والتخزينية وميناء الحاويات، من خلال إقامة نفق أو جسر بحري بين أقرب نقطتين على ضفتي اليمن من منطقة السقية إلى جيبوتي.

المهرة.. تأهيل ٣٠ متدرباً بآليات تحصيل ضرائب الدخل

■ ،،المهرة/ سبأ

اختتمت أمس بمديرية الغيظة دورة تدريبية خاصة بقانون ضرائب الدخل ولائحته التنفيذية نظمها مكتب الضرائب بالمحافظة بمشاركة ٣٠ متدربا من موظفي المكتب وفروعه في المديريات على مدى أسبوع.

وفي الاختتام أشاد محافظ المهرة علي محمد خودم بالجهود التي يقوم بها مكتب الضرائب بالمحافظة لتحسين أداء موظفي المكتب من خلال عقد مثل هذه الدورات التي تهم في الأساس العمل الضريبي، مؤكدا استعداد السلطة المحلية في تقديم كافة التسهيلات وحل المشاكل التي تعترض نشاط المكتب بالمحافظة.

من جانبه أشار مدير مكتب الضرائب بالمحافظة صالح عمر بن مخاشن إلى أن الدورة هدفت إلى إكساب المتدربين معارف أساسية حول قانون ضرائب الدخل ولائحته التنفيذية وتوضيح إجراءات نضام الضريبة، مشيرا إلى أن هذا البرنامج التدريبي يعد الثالث في المحافظة في مجال الضرائب بالإضافة إلى إيفاد عدد من موظفي الضرائب إلى صنعاء وعدن وحضرموت لتلقي الدورات في مجال اختصاصهم.